

ورقة تقييم

الإجراءات والأحكام الجنائية - مصر 2020

تم العمل على ملف خاص بحالات القبض والاستيقاف خلال الفترة من 01 يناير 2020 حتى 31 ديسمبر 2020 على خلفية أحداث سياسية أو اجتماعية أو طائفية أو رياضية، وهذه ورقة خاصة بتقييم الفجوات المعلوماتية في قاعدة البيانات.

وبأتي التقييم على النحو التالي:

أولاً: نقاط القوة في قاعدة البيانات:

- اعتماد الملف على ثلاثة أشكال مختلفة للمصادر، ساعد على زيادة وتعددية رصد الحالات.
- الملف رصد الكثير من الوقائع غير الدارجة والتي يصعب الوصول لها.
- رصد بعض حالات القبض المرتبطة بأحداث طائفية أو رياضية واجتماعية.
- الدقة في توثيق كل المعلومات المتوفرة في الخبر في قاعدة البيانات.
- ربط الملف بقاعدة بيانات "أحداث سبتمبر 2020" زاد من دقة أرقامه المتعلقة بقبضة سبتمبر 2020.

ثانياً: بعض الإشكاليات والفجوات المتعلقة بقاعدة البيانات:

الفجوة: فجوة في الوصول لمكان حالة القبض أو الاستيقاف بشكل عام، مما أدى لعدم معلومية محافظة الواقعة في 1463 حالة قبض كذلك الحال في دائرة الواقعة حيث كان غير المعلوم فيها حوالي 2929 "أي أكثر من نصف الحالات التي تم توثيقها".

السبب: عدم اهتمام المصادر بذكر مكان الواقعة نهائياً تقريباً، بل أن اسم الشخص المقبوض عليه نفسه قد لا يتم ذكره.
حل مقترح: الوصول لمحاضر القضايا وتوثيق أماكن حدوث الوقائع بشكل أكثر دقة.

الفجوة: فجوة في رصد حالات القبض في بعض المحافظات (بني سويف، الوادي الجديد) لم يتم توثيق أي حالات قبض، وهو أمر غير منطقي، كذلك محافظات (الغربية، بورسعيد، الإسماعيلية، جنوب سيناء، مرسى مطروح، البحر الأحمر) تم الوصول لأقل من 10 حالات قبض فيهم، وهو كذلك أمر غير منطقي.

السبب: مركزية المعلومات، وغياب الاهتمام الإعلامي والحقوقى بالمحافظات الغير مركزية.
حل مقترح: البحث عن مصادر متخصصة في نقل أخبار المحافظات التي تغيب عنها التغطية الإعلامية، أو محاولة رصد وتوثيق الصفحات أو المجموعات المهتمة بالمعتقلين وشئونهم من على مواقع التواصل الاجتماعي "كمجموعات تواصل أهالي المعتقلين وما شابه".

✚ **الفجوة:** فجوة في رصد حالات الوفيات في أماكن الاحتجاز أو المتصلة بحالات قبض.

السبب: عدم متابعة الصحف لحالات الوفاة داخل أماكن الاحتجاز.

حل مقترح: الاستعانة بدليل قاعدة البيانات الخاص بحالات القتل والوفيات في 2020 والذي يهتم بتوثيق حالات الوفاة داخل أماكن الاحتجاز بشكل أكبر وأدق.

✚ **الفجوة:** فجوة في رصد حالات القبض في شمال سيناء.

السبب: منع النشر فيما يخص شمال سيناء وترحيل الصحفيين منها، كذلك تغير تعامل الجهات الأمنية مع الإرهابيين في شمال سيناء، فبدلاً من القبض عليهم، أصبحت تتم عمليات تصفيتهم بشكل أكبر.

حل مقترح: الوصول لأي مصادر للأخبار صادرة من شمال سيناء سواءً كانت جرائد أو صفحات على الإنترنت.

✚ **الفجوة:** فجوة في تحديد تواريخ القبض بدقة في إطار أحداث سبتمبر 2020.

السبب: كثرة حالات القبض وتداخلها في هذه الفترة، أدى لغياب الدقة في توثيقها صحفياً، وحقوقياً وتم الاعتماد بشكل أكبر على تاريخ العرض الأول على النيابة، والذي كان يتم في بعض الحالات بعد أسبوعين كاملين من حالة القبض نفسها.

حل مقترح: الوصول لمحاضر القضايا وتوثيق تاريخ القبض أو الضبط والاحضار كما ورد فيها "على الأقل" لتضيق حجم الفجوة.

✚ **الفجوة:** فجوة في رصد بيانات المقبوض عليهم (كالاسم، العمر، الوظيفة).

السبب: اتجاه المحامين في الفترة الحالية لتفضيل سياسة التعتيم وعدم خلق حالة من البروباجندا والتعاطف من خلال النشر والحديث عن موكلهم، وإخبارهم للأهالي بأن هذا في مصلحة ذويهم المقبوض عليهم.

حل مقترح: التواصل مع المحامين ذو الثقة والذين يؤمنون بدورنا في التوثيق وبيادلوننا الثقة لتوثيق حالات القبض - كذلك الوصول لأرشيف القضايا.

✚ **الفجوة:** فجوة في رصد حالات القبض المتعلقة باختراق حظر التجوال "وفقاً لنفس آلية الرصد المتبعة".

السبب: أغلب المقبوض عليهم في قضايا اختراق حظر التجوال غير متصلين بالشأن الاجتماعي والحقوق، فلم يتم الوصول بسهولة لحالات القبض عليهم.

حل مقترح: الوصول للأرشيف القضائي الخاص بقضايا اختراق حظر التجول.

✚ **الفجوة:** فجوة في رصد حالات القبض المتعلقة بالتدوير بعد إخلاء السبيل "وفقاً لنفس آلية الرصد المتبعة".

السبب: قصور في آلية البحث وعدم استهداف حالات التدوير بشكل محدد فيها - اعتماد التدوير بعد إخلاء السبيل وتكراره، قلل الاهتمام الصحفي والحقوق به ليصبح هذا الفعل هو السائد حال إخلاء السبيل.

حل مقترح: تغيير آلية البحث واستهداف حالات التدوير بشكل محدد وواضح - رصد وتوثيق الصفحات أو المجموعات المهمة بالمعتقلين وشؤونهم من على مواقع التواصل الاجتماعي "كمجموعات تواصل أهالي المعتقلين وما شابه".

الفجوة: فجوة في تفاوت رصد حالات القبض في أرباع العام المختلفة "وفقًا لنفس آلية الرصد المتبعة".

السبب: اختلاف وتيرة حملات القبض والاستيقاف على مدار العام، فمثلًا في الربع الأول والثاني من العام، قلة وتيرة حالات القبض والاستيقاف بسبب انتشار فيروس كورونا، وفي الربع الثالث من العام زادت وتيرة حملات القبض بسبب وجود أحداث سبتمبر 2020، وفي الربع الأخير من العام انخفضت بشكل ملحوظ حالات القبض لسبب غير واضح والذي أُرجح أن يكون بسبب تغير في خريطة العالم السياسية في هذه الفترة.

حل مقترح: الوصول للأرشيف القضائي الخاص بالقضايا السياسية والاجتماعية ورصد حالات القبض فيه.

الفجوة: فجوة في رصد حالات القبض الخاصة بالإناث "وفقًا لنفس آلية الرصد المتبعة".

السبب: بالرغم من استهداف منصات مخصصة لتوثيق حالات القبض التي تعرضت لها إناث، ولكن لم يتم الوصول سوا لـ **73** حالة قبض لهن فقط وهو ما يشكل تقريبًا نسبة **2%** من حالات القبض الموثقة في الملف.

حل مقترح: قد يكون هذا هو العدد الفعلي لحالات القبض، ولكن لمحاولة تضيق الفجوة، قد نستهدف منصات إضافية تهتم بتوثيق حالات القبض على إناث.

الفجوة: فجوة في رصد حالات القبض الخاصة بالقصر "وفقًا لنفس آلية الرصد المتبعة".

السبب: بالرغم من استهداف منصات مخصصة لتوثيق حالات القبض التي تعرض لها القصر، ولكن لم يتم الوصول سوا لـ **109** حالة قبض فقط وهو ما يشكل تقريبًا نسبة **2.5%** من حالات القبض الموثقة في الملف.

حل مقترح: قد يكون هذا هو العدد الفعلي لحالات القبض، ولكن لمحاولة تضيق الفجوة، قد نستهدف منصات إضافية تهتم بتوثيق حالات القبض على قصر.